بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

يطيب لي في البداية أن أهنئكم لانتخابكم رئيساً للجنة السادسة لهذا العام كما أتقدم بالتهنئة لكل أعضاء المكتب، ونحن على ثقة في قدرتكم على إدارة أعمالها بما يحقق أفضل النتائج.

ونرحب بتقرير الأمين العام المقدم في إطار هذا البند، ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بإسم المجموعة الأفريقية، والبيان الذي أدلى به ممثل إيران بإسم حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس ،،،

تجدد بلادي إدانتها ورفضها القاطع للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأياً كان مصدره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأينما ارتكب وأياً كانت هوية مرتكبه. وتؤكد على إنه ظاهرة عالمية لا ينبغي ربطها بأي دين أو عرق أو طائفة أو مجتمع. كما تؤكد على ضرورة التفرقة بين ما يُعَدُّ عملاً إرهابياً خاضعاً للتجريم الدولي، والكفاح المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير ومقاومة الإحتلال الأجنبي.

وقد حرِصَت بلادي على التصدي لهذه الظاهرة، وتجسد ذلك من خلال انضمامها إلى الصكوك الدولية، والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، إضافة إلى إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية للتعاون والتنسيق في مجال محاربة الإرهاب.

السيد الرئيس ،،،

بات واضحاً حجم التحديات التي تواجهها السلطات الشرعية الليبية، بعد إستيلاء مجموعات إرهابية تنتمي إلى تنظيمات القاعدة وداعش وأنصار الشريعة على مدن ليبية بكاملها، وسعيها للإطاحة بالسلطات الشرعية حتى تتمكن من السيطرة على ثروات البلاد لتمويل أنشطتها الإرهابية وإنشاء معسكرات تدريب للإرهابيين من مختلف الجنسيات وتحويل ليبيا لعملياتها الإرهابية في دول شمال أفريقيا والساحل الأفريقي وحوض البحر المتوسط مما يهدد السلم والأمن الدولي والإقليمي.

وحرصاً من السلطات الليبية على منع تمدد التنظيمات الإرهابية يخوض الجيش الليبي حرباً ضد هذه التنظيمات، ولذا فأن من مصلحة السلم والأمن في ليبيا والمنطقة والعالم بأسره أن يتمّ تنفيذ ما ورد في قرار مجلس الأمن 2015/2214. وخاصة فيما يتعلق بتسهيل إجراءات حصول الجيش الليبي على إحتياجاته من السلاح والمعدات العسكرية التي تمكنه من محاربة التنظيمات الإرهابية ومراقبة الأراضي والحدود الليبية لمنع تهريب الأسلحة وتنقل الإرهابيين، إضافة إلى تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في بناء قدرات الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب في ليبيا.

كما تؤكد على ضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا للإتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لمنع وصول الأسلحة والتمويل إلى المجموعات الإرهابية وكافة المليشيات الخارجة عن سيطرة الحكومة الشرعية. ولا يخفى عليكم أن تلك المجموعات تحصل على السلاح بطريقة غير مشروعة وتسهل تدفق المقاتلين الأجانب عن طريق المنافذ التي تسيطر عليها، وفي هذا الصدد تدعو السلطات الليبية إلى التعاون الفعال لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2014/2178 لمواجهة ظاهرة المقاتلين

الإرهابيين الأجانب ووضع التدابير الرامية لمنع هذه الظاهرة ومعالجتها ولاسيما من خلال تبادل المعلومات، وتشديد الرقابة على الحدود، والقضاء على مصادر التمويل.

السيد الرئيس ،،،

هناك ارتباط وثيق بين الإرهاب ومختلف الجرائم الأخرى العابرة للحدود، مثل تهريب الأسلحة، والمخدرات، ومشتقات النفط، وغسيل الأموال، وتهريب البشر، وحوادث الإختطاف وأخذ الرهائن التي ترتكبها المجموعات الإرهابية لإستخدامها كمصادر لتمويل أنشطتها، مما يحتم على الدول الأعضاء تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، فيما بين الدول لمواجهة هذه الجرائم، ووضع آليات للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات، وأفضل الممارسات، وتقديم المساعدة التقنية، والمساعدة في بناء القدرات. وهنا نؤكد على أهمية مضاعفة الجهود لتنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وكافة ركائزها بشكل متكامل ومتوازن.

ختاما إننا نجدد تأييدنا إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة يُعنى بدراسة ظاهرة الإرهاب. ونشدد على أهمية أن تعمل الدول الأعضاء للتوصل إلى الصيغة النهائية لمشروع الإتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي تتضمن وضع تعريفاً واضحاً ومحدداً للإرهاب، والتصدي إلى جذوره وأسبابه ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره.

وشكرا السيد الرئيس.